

دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز الاقتصاد الإسلامي (المملكة العربية السعودية أنموذجاً)

The Role of the Digital Economy in Promoting the Islamic Economy

(Saudi Arabia as a Model)

إعداد: الباحثة/ أمل محمد الوادعي

ماجستير إدارة المخاطر، جامعة الجميع الذكية، المملكة العربية السعودية

Email: mmas-1@outlook.com

الملخص:

الرقمنة هي أساس عصرنا الراهن وأصبحت البشرية تستخدمها بكافة مجالات الحياة ولا جدال في ذلك، لذا تسعى هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كان الاقتصاد الرقمي والمنصات الإلكترونية تعزز من سهولة تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وتهدف لتوضيح مدى استفادة اقتصاد الدولة الإسلامي من التقدم التكنولوجي، تطرقنا لبلورت مفهوم كل من الاقتصاديتين والأسس المرتكز عليها كل منهم، والوقوف على المنصات الحديثة المستخدمة في السعودية وإسقاطها على كل مبدأ إسلامي اقتصادي، استخدم في البحث المنهج الوصفي وذلك للكشف عن المفاهيم الأساسية في البحث وخصائص الاقتصادات محل الدراسة ثم إنزال هذه التطبيقات المستخدمة في السعودية في كل ركيزة أساسية في الاقتصاد الإسلامي لتبيين هدف البحث، خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يتماشى فعلياً مع التطورات الحديثة ويحث عليه وأن العالم الرقمي هو مكسب عند حسن استخدامه وهو يعزز بشكل ملحوظ في أسس الاقتصاد الإسلامي وحصل بينهما نقاط التقاء ويجب استغلالها للمنفعة فهي نعمة من الله لنا لتسخيرها لصالح الإنسان والإنتاج، استنتجنا إسهام التطبيقات و المواقع في عدة ركائز بشكل بيّن لا تشوبه أية شائبة، كما أوصت الدراسة برفع التوعية على مستوى الفرد و المجتمع بالمهارات الرقمية وحسن استخدام الأجهزة الذكية والانترنت وأن في استمرارية تبني هذا التحول يُمكن السعودية من تحقيق مراميها على الوجه المنشود بعد توفيق الله.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الرقمي، المملكة العربية السعودية.

The Role of the Digital Economy in Promoting the Islamic Economy (Saudi Arabia as a Model)

Abstract:

Digitization is the basis of our current era, and humanity has become using it in all aspects of life, and there is no doubt about that, so this study seeks to find out whether the digital economy and electronic platforms enhance the ease of applying the principles of Islamic economics, and aims to clarify the extent to which the Islamic economy of the state benefits from technological progress. Each of the two economies and the foundations on which each of them is based, and standing on the modern platforms used in Saudi Arabia and projecting them on every Islamic economic principle. The descriptive approach was used in the research in order to reveal the basic concepts in the research and the characteristics of the economies under study, and then download these applications used in Saudi Arabia in each pillar. Fundamental in the Islamic economy To clarify the aim of the research, the study concluded that the Islamic economy is actually in line with modern developments and urges it, and that the digital world is a gain when it is properly used, and it significantly strengthens the foundations of the Islamic economy, and there are points of convergence between them that must be exploited for the benefit, as it is a blessing from God for us to harness. For the benefit of man and production, we concluded the contribution of applications and sites in several pillars in a clear and flawless way, as recommended The study is to raise awareness at the level of the individual and society about digital skills and the good use of smart devices and the Internet, and that the continuity of adopting this transformation enables Saudi Arabia to achieve its goals in the desired manner after God's grace

Keywords: Islamic economy, Digital economy, Saudi Arabia.

1. مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاد والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

الامر المتعارف عليه في جميع اقطار العالم الان هي الثورة التكنولوجية والتقنية وتشهده مناحي الحياة من تغيير كبير بكافة الأصعدة بوجود منصات التقنية والخدمات الرقمية المتجددة والوصول السريع للمعلومات والبيانات، اخذت اقتصادات الدول بتوجه نحو التحول الرقمي وهي حديث الساعة بالمؤتمرات والقمم العالمية والندوات وخلافها بحيث توجد حلول وابتكارات رقمية وعمل أتمته للعمليات سواء على صعيد القطاع العام أو الخاص أو الثالث "الغير ربحي"، الاقتصاد الرقمي له نصيب الأسد في الأهمية بحكم اثاره و عوائده التي تعود بالإيجاب على الفرد والمجتمع، فالمملكة العربية السعودية من أوائل تلك الدول التي اخذت الاقتصاد الجديد كأحد ممكنات تحقيق اهداف الرؤية 2030م والذي كان له تأثير كبير على تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية الدولة بين دول العالم بحيث تبنت الحكومة السعودية هذا التحول عن طريق وضع استراتيجية خمسية واستبدال العمليات التقليدية إلى رقمية واطلاق البرامج الحكومية الإلكترونية لتمكين دعم القطاع العام واستت البنية التحتية الرقمية قوية من اجل ذلك التحول وعلى غرار الدولة وتأسياً بها أيضا القطاع الخاص لا غيب له عن هذا التغير إلى المنصات الإلكترونية والمنتجات الرقمية في عملها، كل هذه التغييرات والتحديثات والعمل الدؤوب الذي يقوم به كل من عمله من شأنه يتماشى مع الشريعة الإسلامية؟ أو بمعنى ادق هل هو متوافق مع الاقتصاد الإسلامي وركائزه وتعزز منها؟ كون ان نظام المملكة العربية السعودية مستمد من القران الكريم والسنة النبوية بالتالي هي ذات اقتصاد إسلامي ولا نغيب الذكر من ان الإسلام منهج صالح لكل زمان ومكان يحث ويدعو إلى الابتكار والتجدد والعمل بكل ما أوهب للإنسان من طرق ووسائل تساعده على عمارة الأرض و تحصيل كل ما يسهم في النمو البشري ويرفع من مستوى معيشته ويحقق الرخاء المجتمعي ، سنخرج أيضا على مبادئ اقتصاد الويب وهي اعمدته حتى يتم التحصيل المعرفي له لتمكن من إسقاطه خصائص الاقتصاد الإسلامي والذي هو مادر حديث الباحث في هذه الورقة البحثية هل تطورات العصر والتقنيات الجديدة تمكن من العمل ضمن مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي يبنى على التكافل الاجتماعي والعمل والاجتهاد في طلب الرزق الحلال وتحريم الربا وأنواع الجرائم المالية واحلال البيوع والامر بالعدل وحفظ الحقوق والوسطية وعدم اكتناز المال. وهذا بحسب توفيق الله.

1.1. مشكلة البحث:

الواقع الحديث واستخدامات المنصات الرقمية والتقنية الجديدة أثبتت وجودها بجدارة وأهميتها الفاعلة حتى أصبحت الان العصب الأساسي لاقتصاديات الدول ومحرك نشط لعجلة التنمية اذ انه وفر منتجات ابتكارية تلبى جميع الاحتياجات وسهل إتمام الخدمات العامة وحقق الربح السريع ونمو الكيانات مع الاتساق بالمجالات الأخلاقية والإسلامية. جاءت هذه الدراسة لتكشف عن مدى تأثير منظومة الاقتصاد الرقمي لتعزيز قواعد الإسلام في الاقتصاد اخذين المملكة العربية السعودية نموذج لتبيين العلاقة والتفاعل بين الرقمية والمبادئ الاقتصادية حسب الشريعة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيف ساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز مبادئ الاقتصاد الإسلامي في المملكة العربية السعودية؟

2.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الورقة العلمية في تأثير التحولات التقنية الراهنة ودور المنصات الإلكترونية وهو يدعى بالاقتصاد الجديد الذي تبنته السعودية لمساعدتها بالحفاظ على مبادئ وخصائص الاقتصاد الإسلامي وساهمت بتسهيل الالتزام بها وذلك العقبات.

3.1. أهداف البحث:

يهدف البحث لمعرفة ما مدى استفادة اقتصاد دولتنا الإسلامية من الانترنت والتقدم التكنولوجي الذي تحولت اليه السعودية في أواخر السنوات الماضية لتمكينها من السير على نهجها القويم.

4.1. منهج البحث:

عمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمعرفة ماهية اقتصاد المعلومات والمفاهيم المتعلقة به والاعتماد المستندة عليها كما سيتم التوضيح ما هو الاقتصاد الإسلامي والركائز التي ميزته عن بقية الأنظمة الوضعية وواقع الرقمية عليها من فوائد للوصول إلى النتائج والتوصيات.

2. الدراسات السابقة:

بعد البحث في هذا الشأن من قبل الباحثة على عدة أبحاث و مؤتمرات ذات العلاقة شملت واعتنت بموضوع الاقتصاد الرقمي و الإسلامي ولم تتعرض بشي من التفصيل لموضوعنا محل الدراسة لذا نأمل ان يهد هذا البحث إضافة إلى الحقل المعرفي والمعلوماتي ويحقق أقصى استفادة للباحثين والمطلعين؛ ومن تلك الابحاث دراسة " عبد المجيد صالح وحبیب الله زكريا، 2019" عنوانها [دور العالم الرقمي واثره في تحقيق اهداف الاقتصاد الإسلامي: دراسة فقهية] استخدم الباحثون في الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي حيث توصلوا إلى عدد من النتائج وهي: الاقتصاد المعرفي وكل نظام يحقق العالمية يسهل التعامل والوصول للمنتج، يعتمد على التجديد والابتكار، مبدأ العرض والطلب وجودة المنتج، سياسة الشاشة الواحدة والمؤشرات الموحدة، رواج المال وعدم تمر كزه بأيدي طبقة معينة كل هذه تتفق وتتوافق مع اهداف الاقتصاد الإسلامي.

دراسة "فضل البشير، 2018" وعنوانها [دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي] استخدم المنهج الوصفي التحليلي وأشار في بحثه إلى: التقنيات الرقمية من الممكن عند استخدامها ان تقدم فرص لتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية وتطوير منتجاتها والمحافظة على التقدم والنجاح فالإقتصاد الرقمي ومكوناته وأبرز مزاياه والأشكاليات المصاحبة له وما هو دورها في تحقيق تنافسية التمويل الإسلامي في الأسواق المالية؛ كما تطرق ختاماً بمجموعة توصيات علمية وعملية.

دراسة "زيد زكريا وعبد الله هرهره، 2022" عنوانها [التمويل الإسلامي الرقمي في السعودية: صكوك المضاربة أنموذجاً] استخدم بها المنهج الوصفي التحليلي وأسفر عن الدراسة ما يلي: الصرافة الإسلامية تحتاج وبشدة مواكبة التقنيات الحديثة والتكنولوجيا لتسهيل واتمام المعاملات البنكية بشكل سلس مواتي للتقدم السريع ومتوافق مع الشريعة الإسلامية والتحول الرقمي هو أساس وليس ثانوي فالمملكة العربية السعودية سابقة في الاقتصاد الرقمي والتمويل الإسلامي الرقمي وجائحة كورونا أسهمت في ذلك التغيير بالشيء الكثير.

علاوة على ما سبق فهناك ندوات ومؤتمرات تناولت الموضوع كندوة البركة رقم 42 قدم بها "محمد قراط، 2022م" ورقة بحثية بعنوان [مدخل إلى تحرير مقاصد التشريع الاقتصادي الإسلامي واستعمال الرقمية في تحقيقها] أوضحت النتائج الآتية: الرقمية هي وسيلة مسخرة من الله لنا لتعمير الأرض وتفيد في الإنتاج والعمل والتدبير الأفضل للمال والتقنية هي حقيقة الآن لا غناء عنها كما دأب على تقديم عدة توصيات.

3. الإطار النظري:

المحور الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومبادئه

1- تعريف الاقتصاد الإسلامي:

يتحتم البحث الرصين إيضاح المصطلحات وما تحتويه من معنى لتبيين جميع محاور والاقتصاد الإسلامي يتمحور مفاهيمه في الآتي:

يعرف الاقتصاد الإسلامي على أنه "العلم الذي يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي من إنتاج، تبادل، استهلاك، توزيع وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات في ضوء احكام المذهب الاقتصادي في الإسلام ومنظومته القيمة" (العبيدي، 2019) "بعبارة مبسطة هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية ونلخص ذلك ان الاقتصاد الإسلامي ذو شقين؛ أولهما الشق الثابت وهو خاص بالمبادئ عبارة عن مجموعة الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للمجتمع أو اشكال الإنتاج السائدة فيه، ثانيهما الشق المتغير وهو خاص بالتطبيق عبارة عن الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يكشف عنها أئمة الإسلام لإحالة أصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية إلى واقع مادي يعيش المجتمع في اطاره" (الفنجري، 1994) "المذهب الإسلامي هو' مذهب ونظام' مذهب من حيث الأصول ونظام من حيث التطبيق وانه ليس في الإسلام سوى مذهب اقتصادي واحد هو تلك الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة وانما في الإسلام تطبيقات أي أنظمة اقتصادية إسلامية مختلفة، كما ان فيه اجتهادات أي نظريات اقتصادية إسلامية متعددة اذ تختلف هذه التطبيقات أو الاجتهادات باختلاف الأزمنة والامكنة. المجموعة الأولى الأصول الاقتصادية الإسلامية، إلهيه بحته بحيث لا يجوز باي حال من الأحوال الخلاف حولها ثم فهي صالحة ملزمة لكل زمان ومكان وغير قابلة للتغيير أو التبدل؛ المجموعة الثانية وهي التطبيقات الاقتصادية الإسلامية سواء كانت في صورة نظام أو نظم على المستوى العملي أو في صورة نظرية أو نظريات على المستوى الفكري فهي كلها اجتهادية بحيث يجوز الخلاف حولها وقابلة للتغيير والتبدل باختلاف الأزمنة والامكنة" (الفنجري، 1994) "الاقتصاد الإسلامي هو علم متميز عن بقية العلوم الأخرى لكنه ذو اتصال بالعلوم الإسلامية الأخرى مثل الفقه والعقيدة والتفسير والحديث، فالإقتصاد الإسلامي يضم مجموعة الأصول العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي والتي تشكل ما يعرف بالنظام الاقتصادي الإسلامي وهذه الأصول والمبادئ مستنبطه من القرآن والسنة والاحكام الفقهية التي تقرها الشريعة الإسلامية والى جانب ذلك فان الاقتصاد الإسلامي يدرس السلوكيات والظواهر المالية وكيف يمكن ان تكون في إطار تلك الأصول والمبادئ" (أصول الاقتصاد الإسلامي، 1431هـ)

"الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الاقتصاد الفردي حاملا معالم الحرية الاقتصادية بحيث لا تخرج هذه الحرية عن القواعد الشرعية المقررة، يجمع بين ذلك وبين الاقتصاد الجماعي واساسها العقود الجماعية مثل عقد الزكاة وبيت المال لعلاج مشكلة الفقر وأن لا

فقر في الإسلام، يعالج الاقتصاد الإسلامي شئون الجماعة من كل الوجوه في استخدام فروض العين و فروض الكفاية وقضاء حاجة الجماعة وهو الاقتصاد القومي كبناء المستشفيات والمدارس و الملاجئ وتنظيم التوزيع والتعاون ضد الازمات والفواج كالحرائق والفيضانات وعليه فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد مختلط متوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة على قواعد الحق والعدل و التوازن بحيث لا يغلب مصلحة جهة على جهة أخرى" (أمين مصطفى)

النظام الاقتصادي الإسلامي يعمد إلى ركيزتين ركيزة صلبة تشكل القاعدة الأساسية وحجر الزاوية له وهي الأصول الاقتصادية المستمدة من القرآن الكريم و السنة النبوية مثل تحريم الربا واحلال صيغ بيوع إسلامية، تحقيق العدالة المجتمعية و منع اكتناز المال بيد فئة دون أخرى و الامر بالزكاة والصدقات وبيت المال والحث على العمل وإعمار الأرض وغيرها من القواعد الملزمة لتنظيم وتنمية الحياة الاقتصادية، الركيزة الأخرى غير ملزمة وليست ثابتة تستبدل وتتعدل بحسب مستجدات الحياة والظروف الاقتصادية ومتغيرات الطبيعة والبشرية تتكون بحسب الآراء والمقترحات من ذو الشأن من مفكري الاقتصاد و أئمة الإسلام وغيرهم بشرط ان هذه القواعد المتغيرة لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية ككل، لذا الاقتصاد الإسلامي مرن و معتدل ذو منفعة وقابل للتطبيق مع اختلاف الوقت و الموضع لديه اطار ذاتي ثابت يحكم الاقتصاد ولديه القدرة بذات الأونة على التغيير والتجديد بما يحقق العائد و المصلحة للفرد والمجتمع على حد سواء

2- مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي:

كما سبق الذكر انفا ان الاقتصاد الإسلامي يستند إلى مبادئ واصول ثابتة من الشريعة الإسلامية يلزم التقيد بها عن التنفيذ ومنها ما يلي:

أ- حرية التملك: "الإسلام يقر الملكية الخاصة والعامة في ذات الوقت وهما مكملان لبعضهما وحرية الملكية الخاصة للأفراد في الاقتصاد الإسلامي مقيدة بالصالح العام للمجتمع من خلال تحديد مفهوم الملكية" (صلاح، 2018)

"الاقتصاد الإسلامي يقوم على الملكية العامة والملكية الخاصة في ان واحد كأصل وليس استثناء مؤقت فهو يقر الملكية الفردية والملكية الجماعية ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي تعمل فيه، فمن خصائص الاقتصاد الإسلامي تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما أو كان التوفيق بينهما ممكناً" (الطريقي، 2009م)

الفرد له الاحقية في تملك وسائل الإنتاج من الآلات والمعدات والأراضي وغيرها وتكون الملكية مكفولة ومصونة بالشرع، ملكية الفرد هي الأصل وتدخل الدولة الاستثناء ويكون لهذا التدخل مصلحة وضرورة لمنع الحاق الضرر أو تصحيح ملكية تم حيازتها أو التصرف بها بطرق غير مشروعة.

ب- الحرية الاقتصادية:

"الإسلام موقفه متميز بين سائر المذاهب والنظم التي عرفتها البشرية في التعامل مع الحريات، الحرية الاقتصادية أحد اشكال الحريات التي اقرها الإسلام ودعمها ونشر ثقافتها بين أفراد المجتمع فهي تقوم على أساس حرية الفرد في البحث عن الأفضل والانفع له في حياته المعيشية بمعنى هي كنتيجة منطقية لما قرره الإسلام من حريات سياسية وعقلية وفكرية فالفرد الحر في التعامل والتعاقد والتصرف في شؤونه الاقتصادية" (إبراهيم، 2019)

"الإسلام لا يقف ابدا في طريق الحرية الاقتصادية منضبطة بالضوابط الأخلاقية التي تمنع الاحتكار والاستغلال لحاجات الإنسان وإدارة ممارسات ضارة بالمجتمع، سواء في مجال الإنتاج أو التجارة أو الاستهلاك فقد ضبط الإسلام كل عناصر العملية الاقتصادية بما يحقق الصالح العام ويحمي المجتمع من كل صور الاستغلال واكل أموال الناس بالباطل" (واصل، 2019م)

"الحرية الاقتصادية للأفراد هي حقيقية فهم احرار في اختيار المهن والحرف والزراعات والتجارات والأعمال التي يرغبون في مزاومتها بدافع تحقيق المصلحة الخاصة ويتحملون نتائج اختياراتهم الاقتصادية والحرية هذه ليست مطلقة ولكنها مقيدة بعدة ضوابط تحمي الحريات الفردية للآخرين، فالضوابط كالاتي:

- الحرية الاقتصادية للأفراد لا تتيح لهم إنتاج المحرمات أو التعامل بالربا أو الاحتكار ولا تخولهم حبس المال عن الإنتاج أو صرفه على غير مقتضى العقل ولا يسمح لهم الاضرار بالآخرين
- تتحدد الأسعار العادلة للسلع والخدمات بالتفاعل بين قوى العرض والطلب في سوق يسودها المنافسة المشروعة بدون اتفاق بين المنتجين أو البائعين
- حرية الأفراد الاقتصادية لا تعفيهم من الالتزام ببيان المواصفات الحقيقية للسلع والخدمات إلى الأسواق بشفافية ووضوح بعيد عن المغالاة
- مع الحفاظ على الحرية الاقتصادية للأفراد فان الدولة يحق لها القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بمصالح المجتمع العليا مثل انتاج الأسلحة والخدمات العامة وللدولة الحق في مراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد وتتدخل فيه بقوانين وإجراءات تمنع الأفراد من الاحتكار أو الاستغلال" (صلاح، 2018م)

"في الاقتصاد الإسلامي يوجد حرية اقتصادية للأفراد وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانفرادها ببعض أوجه ذلك النشاط، كلاهما اصلان يتوازيان وكلاهما يكمل الآخر ولكل مجاله وكلاهما مقيد وليس مطلق، فالأفراد لهم حرية ممارسة الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية والتدخل أو القيود هي تتعلق بكيفية استعمالها وليست تحديدها، فتدخل الدولة لمراقبة سلامة المعاملات وشرعية الأنشطة وتحقيق التنمية الاقتصادية وكفالة حد الكفاية لكل مواطن عن طريق مؤسسة الزكاة أو حتى التأميم أو نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة، فالأصل الأول هو الحرية الاقتصادية والأصل الثاني هو تدخل الدولة وكلاهما يكمل الآخر وكل مناهم له مجاله" (الفنجرى، 1980م) في ضوء ما سبق فالشريعة الإسلامية تمنح حق الاختيار للفرد بشتى مجالات حياته حسب تأطير معين من ضمنها الحياة الاقتصادية أو طريقة كسبه للمال أو عيشه دون ان تؤول إلى الضرر أو حكر الأسعار أو استغلال حاجة المجتمع بطريقة غير إنسانية له ان ينتج و يبيع ويشترى و يزرع و ينشأ ما يريد دون ان تشمل ضرر في صحة الأشخاص الجسدية أو العقلية أو حريتهم و للدولة حق مزاولة الدور الاشرافي على حرية الفرد الاقتصادي بوضع اللوائح والتشريعات التي تنظمها وتحكمها ما يحقق التنمية الشاملة.

3- الوسطية:

"أهم مبدأ في الاقتصاد الإسلامي هو الوسطية والتوازن في حياة الإنسان بين الروح والجسد بين إقامة الدين والكسب بين الدوافع الفردية والمصلحة العامة بين الحقوق والواجبات بين الاسراف والانفاق والبخل فهي الوسطية تشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي" (صلاح، 2018)

الدين الإسلامي هو دين وسط لا افراط ولا تفريط لا غلو ولا اجحاف فمن باب أولى تطبيق مبدأ الوسطية في النظام الاقتصادي الإسلامي بحيث لا يكون بخل ولا اسراف بل بين ذلك قواما، ففي حالة البخل والشح لا تستطيع الأيدي العاملة ان تعمل ولا المشاريع ان تستمر بسبب قلة الموارد وضعف الحافز وهذا ما يؤدي بدوره في نهاية المطاف إلى الجوع و الفقر و البطالة و امسك الأموال بين يدي فئة قليلة في المجتمع وانتشار الجرائم، على النقيض من ذلك البذخ و الاسراف والاستهلاك الترفي وتصرف أموال طائلة بدون حكمة و روية وتخطيط لمشاريع تنمية في الوقت الراهن يصبح الاقتصاد عاجز وفي مرحلة تكشف مستقبلا لعدم توافر موارد مالية و صرفها سابقا بشكل مبالغ فيه.

4- العدالة:

"قيمة عليا في كل مراحل النشاط الاقتصادي الإسلامي فهي عدالة توزيع عوائد العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المشاركة فيها، وعدالة إعادة توزيع الدخل على غير القادرين على العمل والكسب لأسباب خارجية عن ارادتهم والعدالة مطلب دائم وفي كل شيء" (صلاح، 2018)

"في النظام الاقتصادي الإسلامي تشترك الدولة بشكل فعال في الاقتصاد فهي مديرة القطاع العام وان اختلف حجمه، حيث تقوم بالخدمات العامة وتعمل في زيادة وتعزيز التنمية وتحقيق المستوى الإنساني والعدالة في مجال مستوى المعيشة بما شرعه الإسلام من رعاية جميع العاجزين لأي سبب عن كفاية الحياة وتتدخل في العلاقات الاقتصادية مثل الإنتاج (الملكية والعمل) لتحقيق العدل في أي جهة كان، ولتحقيق المصلحة العامة والاهداف الاجتماعية العامة لا على أساس طبقي ولا لصالح طبقة معينة أيا كانت ونصرتها بل تتفادى الصراع بإقامة القسط وهو العدل والتوازن بين الجميع" (مبارك، المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي)

الاقتصاد إسلامي يأمر بإقامة العدل والقسط في جميع أوجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك حماية حقوق العاملين والملكية والفئات العاجزة عن العمل فبدون عدل وحفظ جميع الحقوق يؤدي بدوره إلى نهب الأموال والعزوف عن العمل وضعف الإنتاج وتدهور الحالة الاقتصادية للدولة

5- التكامل والترابط:

"الاقتصاد الإسلامي مترابط وتكامل احكامه فلا يمكن دراسة حكم اقتصادي دون الربط بينه وبين الاحكام الأخرى ففرض الزكاة مثلا يرتبط بإقرار حق الملكية، تحريم الربا يرتبط بتقديم العديد من عقود المعاملات المالية الإسلامية التي تحقق الربح الحلال، وتحقيق النتائج المرجوة من الاقتصاد الإسلامي يتطلب تطبيق جميع أسس ومبادئ واليات و اخلاقيات الاقتصاد الإسلامي" (صلاح، 2018)

"يرتبط الاقتصاد الإسلامي بكافة الأنظمة الدينية والاجتماعية والسياسية بحيث تتكامل بها النظم لتقديم حلول شاملة للحياة، حيث ان يتصل الاقتصاد الإسلامي بالعقيدة الإسلامية التي تركز على ان الله هو مالك الملك وله الحكم، كما يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالعبادات بفرض الزكاة لرعاية الفقراء والمساكين وأيضا ذو ارتباط وثيق بنظم المعاملات المالية اذ ان شرع ما يحفظ المال من أي اعتداء فردي أو جماعي" (مراد، مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي)

الشريعة الإسلامية جاءت شاملة لكل جوانب الحياة وما تحويه من نظم واحكام تتكامل مع بعضها البعض لحماية واستمرارية الحياة على الأرض بالوجه الأمثل فالجانب الاقتصادي جزء اساسي في الشريعة الإسلامية فهناك أنظمة اقتصادية إسلامية مثل الملكية الخاصة والعامة، التكافل الاجتماعي، الحرية الاقتصادية، صيغ التمويل الإسلامي لتحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب التعارض بين مصالح الفرد والمجتمع والتوفيق بينهما وهذه الأركان مرتبطة مع احكام الشريعة الإسلامية الحلال والحرام لضبط النشاط الاقتصادي وحماية من الضرر مثل الربا و الاحتكار و الغش والسرقه والغرر و التدليس و ينتج من منتجات تؤدي لأضرار أو اسقام أو حروب و غيرها.

6- التنمية الاقتصادية الشاملة:

"حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا وجاءت كل تعاليم الإسلام حاثه على العمل والإنتاج بل ان العمل وزيادة الإنتاج في نظر الإسلام عبادة والفرد العامل قريب من الله ومثاب على عمله الصالح في الدنيا والاخرة، التنمية الاقتصادية هي فريضة وعبادة وأفضل ضروب العبادة والمسلمون قادة وشعبوا مقربون إلى الله بقدر تعميرهم للدنيا واخذهم بأسباب التنمية الاقتصادية" (الفنجرى، 1980م)

الفرد والمجتمع والدولة جميعهم مأمورون بالعمل ودفع عجلة التنمية وتعمير الأرض والتعلم وطلب الرزق لتستمر الحياة فوقها فعند قيام كل من بدوره ومسؤولياته تنتج المنتجات والخدمات والرعاية وكل مقومات الحياة حتى تتوفر رغد العيش ووسائل الاستقرار والراحة وتحقق التنمية الاقتصادية وفي القرآن الكريم والسنة النبوية أدلة عديدة للحث على النهوض والعمل وعدم التقاعس والكسل، عند قيام الفرد بمهام عمله يوفر ما يحتاجه الفئة المعنية من عمله ومن ناحية أخرى هو يحصل على مقابلته المالي حتى يقتات ما يلزمه من سبل الحياة مقدمة من الاخرين وهكذا دواليك حتى تستمر ديمومة الحركة والعيش وتحقق التنمية وهذا الامر لصالح الفرد نفسه.

7- الضمان الاجتماعي:

"أبرز ما جاء في الإسلام بالمجال الاقتصادي مبدأ الضمان الاجتماعي بمعنى كفالة مستوى اللائق لمعيشة الفرد وهو حد الكفاية بمعنى ان لكل فرد وجد في مجتمع إسلامي له احتياجات ضرورية للمعيشة تختلف حسب الزمان والمكان، في حال لم تسعفه ظروفه كمرض أو شيخوخة أو تعطل عن العمل عن تحقيق هذا المستوى اللائق تكفل له بيت المال أو خزانة الدولة، الضمان الاجتماعي في الإسلام هو صميم الدين وأن مجرد إنكاره أو إهداره هو تكذيب لرسالة الإسلام" (الفنجرى، 1980م)

"الضمان الاجتماعي هو الحق الثابت للفقراء في أموال الأغنياء وإلزام الدولة بتحقيقه، تعد الزكاة اول تشريع منظم في سبيل ضمان الاجتماعي غايتها هو تحقيق الكفاية لكل محتاج في المطعم والملبس والمسكن وسائر حاجات الحياة، الطريقة التي اتخذها المذهب الاقتصادي في الإسلام لتمكين الدولة من القيام بتحقيق الضمان الاجتماعي تكمن في ضرورة إيجاد القطاعات العامة التي تتكون من "موارد الملكية العامة" لكي تكون إلى جانب الزكاة ضمان لحق المحتاجين من أفراد المجتمع ورصيد الدولة بوصفها راعية اجتماعية يمدّها بالنفقات اللازمة لتحقيق الضمان الاجتماعي" (الحميدي، 2011م)

من أولى أولويات الاقتصاد الإسلامي توفير حد الكفاية أو حالة من المعيشة الكريمة لكل إنسان عاجز عن تحصيل لقمة العيش سواء أكان العجز بسبب عاهة مستديمة أو كبر سن أو غيره، لذا شرع الزكاة وكان هو الركن الثالث من أركان الإسلام فبه يكون هناك توزيع عادل للأموال وعدم حصرها بيد طبقة واحدة معينة في المجتمع فالضمان الاجتماعي يحقق التكافل والعطاء والمحبة بين أفراد المجتمع وما بدوره يشكل الاستقرار والتطور ودفع عجلة التنمية.

المحور الثاني: ماهية الاقتصاد الرقمي وخصائصه:

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

سنعرج في هذا المحور على إبراز تعريفات الاقتصاد الجديد من عدة مصادر منها: "الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية والأجهزة والبرمجيات والشبكات بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية ومنها التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الانترنت" (الأمم المتحدة، 2017)

"الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت والويب وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية، المنتجات الرقمية فهو يقوم على الأفكار والابداع وليس الأشياء المادية" (نور الدين، 2018)

"نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية مرتكزا على الابداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الاعلام والاتصال" (فوزي، 2017)

يتمخض لنا مما سبق ان الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد جديد افتراضي بلا أوراق أو شيء ملموس مستخدما بشكل أساسي ومستند على شبكة الانترنت والتقنية الحديثة والأجهزة والإلكترونية مسرعا للأعمال والمهام وتشاركية المعلومات وتبادل الثقافات فيما بين دول العالم وهذا ما بدوره اظهر لنا مفهوم العمولة أي سرعة انتشار المعلومات والبيانات وسلاسة التواصل والاتصال لكافة النواحي ما يتأتى منه المعرفة واهميتها لذا يكنى باقتصاد المعرفة فبطريق البحث والتطوير والتجديد يعود بالإيجاب على الدولة بالإبداع والفرادة والابتكارات بالتالي التنمية والنمو على جميع الأصعدة.

2- مبادئ الاقتصاد الرقمي:

أ- البنية التحتية الرقمية:

الانترنت هو أساس هذه البنية ويجب ان يكون متوافر بسرعة عالية وبالسعر والجودة المناسبة لجميع شرائح المجتمع والقطاعات و حمايته من اخطار القطع والعطب والانقطاع والمحافظة على استمرارية الخدمة، الاستثمار والشراكات الاستراتيجية مع مقدمي الخدمة من أبرز الطرق لتطوير البنية التحتية الرقمية وتقدمها، مع المحافظة على حوكمة الانفاق والصراف على تقنية الاتصالات، تنقيف ورفع وعي المجتمع والمستغلين بطرق استخدام التقنية بشكل امن وحمايتهم من أي ضرر ينتج من البنية الرقمية عن طريق الالتزام بالموصفات والقواعد يعتبر أمر بالغ الأهمية للمحافظة على البنية التحتية وتطويرها.

"البنية التحتية تعتبر من الاسس الرقمية لخلق بيئة الابتكار الرقمي وهي مطلب اساسي لتفعيل عملية التحول الرقمي وضمان فعاليتها" (جامعة الدول العربية، 2020م)

ب- البيانات:

أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي هي البيانات حتى تتولد الأفكار المبتكرة للعقبات الاقتصادية والاجتماعية وتساعد صناع القرار في قراراتهم كما انها تعزز الشفافية والكفاءة لجميع القطاعات فلا بد من الدولة المتنبه للاقتصاد الجديد هو تحسين جودة وتوافر البيانات والحرص على تكاملها وسن السياسات واللوائح لحماية البيانات وخصوصيتها لتحقيق اقصى استفادة منها، "المعلومة صارت قوة المجتمعات المعاصرة في عصر الرقمنة بحيث ان التوجه الاقتصادي اصبح قائم على المعلوماتية يعتمد على الثروة الفكرية و المعلوماتية كمحرك اساسي للاقتصاد ولم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي والعدد الكمي للقوى البشرية" (حسن، 2019م)

ج- المنصات الرقمية:

حتى يكمن تحقيق الاقتصاد الذكي من المهم أن يكون هناك منصات تتمحور حول خدمة المستخدمين سواء أكان أفراد أو حكومة أو قطاع أعمال بالاستفادة من البيانات والتقنية الناشئة لضمان الوصول السريع لما يحقق من رخاء مجتمعي ونمو اقتصادي نتاج للاستخدام الأمثل لمثل هذه التقنيات ونماذج الأعمال المبتكرة مع الاخذ بجادة الضوابط والتنظيمات اللازمة لحفظ كافة الحقوق وتوفير الأمن.

د- التقنيات:

التقنية الرقمية الناشئة الهدف من تفعيلها هي تسخيرها لخدمة الإنسان والصالح العام لما يسهل من أمور الحياة والمعيشة متفاديا أي ما من شأنه الحاق الضرر بحقوق الإنسان وقيم المجتمع وثوابته بل تدعم الإنتاج وتحفز العمل والتنافس والأفكار الخلاقة

ر- الابتكار

حدثت الأفكار والمبادرات والحلول المبتكرة في البيانات والتقنية ونماذج الأعمال المستحدثة تسهم في تعزيز وتنمية الاقتصاد الرقمي ثم تطلق المنتجات ذات القيمة والعائد على الاقتصاد والمجتمع والمصلحة العامة للأفراد "الابتكار هو محفز للتحويل الرقمي حيث تساهم التقنيات الحديثة مثل الطباعة الثلاثية الابعاد، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية لخلق مصادر جديدة للقيمة المضافة في العديد من الصناعات ويمكنها من التغيير وبشكل كبير الطريقة التي تعمل بها قطاعات الأعمال بكل الأنواع " (الدول العربية)

ز- رأس المال البشري

سوق العمل دائم يبقى متعطش للكوادر البشرية المؤهلة لما تحققه من انتاجية عالية وانجاز فكري يحسن الية العمل وأساليب الحياة لما لديه من حس الابتكار والتجدد واستخدام التقنية وصيانتها وتوظيفها لتقديم الخدمات المنوعة وهذا ما يسهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي "يقوم الاقتصاد الرقمي على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكنه من استخدام المعارف والمعلومات،

وانتاجها وتطويرها كعامل رئيسي له قيمة اقتصادية إنتاجية ويركز بالأساس على أهمية الرصيد الفكري والابداع للبشر بوصفه قادراً على زيادة عوائد الاستثمار وخلق الثروات وتحقيق التنمية المستدامة وأصبح رصيد المؤسسات الاقتصادية يقوم على أساس مخزونها المعرفي والمعلوماتي" (حسن، 2019م)

س- الثقة في البيئة الرقمية:

لتنقل الرقمنة وبنخراط الاقتصاد في التقنية لادب من تشجيع الأفراد والجهات الحكومية وقطاع الأعمال إلى التعاملات الرقمية وبالتالي لا مناص عن تشريع الأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني ما يخلق بيئة رقمية آمنة وذات موثوقية عالية لتزرع الثقة والتحفيز لدى الأفراد والجهات بالتحول إلى الرقمنة "تحسين التبنّي الرقمي من قبل الحكومة وقطاع الأعمال والأفراد ضروري من أجل تحقيق تأثير اجتماعي اقتصادي كبير باستخدام القدرات الوطنية" (جامعة الدول العربية)

ك- انفتاح السوق

فتح الاسواق ضمن الالتزامات والقوانين الدولية لخلق بيئة تنافسية وداعمة للاستثمارات الرقمية وتمكين تطبيقات التجارة الإلكترونية وتسهيل الاجراءات الحكومية وتذليل الصعوبات وتأطيرها في إطار اللوائح وقواعد تدعمها يسهم في تعزيز ونمو الاقتصاد الرقمي "السوق الرقمي الموحد يمكن الوصول بسهولة للمنتجات والخدمات الرقمية وان يوجد بيئة تساعد على ازدهار الشبكات والاسواق الرقمية وتعظيم معدلات النمو" (جامعة الدول العربية)

المحور الثالث: دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز الاقتصاد الإسلامي:

جميع الدول بمختلف أنظمتها الاقتصادية تسعى وترغب إلى التنمية والنمو والازدهار في نواحي عدة سواء اقتصادياً أو اجتماعياً وخلافه فنتبنى وتواكب كل ما هو جديد بعالمنا اليوم يتصدر تكنولوجيا المعلومات الصورة والأهمية وأصبحت البلدان تتهاقت بها، المملكة العربية السعودية من أوائل اقتصاديات العالم تبنيًا للاقتصاد الافتراضي وذلك بإطلاق مبادرة المبادرة التحول الرقمي كأحد مستهدفات الرؤية 2030 لتحقيق اقتصاد قوي ومتنوع ومستقبل مشرق امام الدولة، حققت الحكومة السعودية مناخ ابتكاري حتى تكون اكثر الدول ابتكاراً في الساحة بحيث قدمت الخدمات العامة الحكومية بشكل رقمي يمتاز بالسهولة موفرًا الوقت والمال والجهد للمستفيدين و دأبت على ان تكون البنية التحتية الرقمية متطورة ومتمينة قادرة على عمل التحول الرقمي المنشود ولا نغفل اكد عن دعمها المستمر لتطوير الكفاءات والاستثمار في النشأ الحديث من الشباب لأجل صناعة التقنية ففي هذا المحور سيتم اسقاط الاقتصاد الرقمي على كل مبدأ من مبادئ الاقتصاد الإسلامي متخذين المملكة العربية السعودية نموذجاً للوقوف على ما إذا كان الاقتصاد الجديد يتقاطع في نقاط تلاق الركائز الإسلامية الاقتصادية:

1- حقل الزكاة والتبرعات والتكافل الاجتماعي: -

أ- تطبيق زكاتي: أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل والضريبة تطبيق زكاتي للهواتف الذكية من أجل إخراج الزكاة وتقديم خدمات أخرى كحاسبة الزكاة لتحديد نصاب الزكاة الواجبة وإمكانية دفع الزكاة بطريقة ميسرة مرنة وموثوقة عبر نظام السداد وخدمة التذكير بمواعيد السداد وأية معلومات أخرى تتعلق بالإمر، حيث تتوجه أموال الزكاة المحصلة من التطبيق مباشرة إلى برنامج الضمان الاجتماعي هذا ما بدوره يساعد الكثير من الأفراد في إتمام فريضة الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام.

ب- برنامج الضمان الاجتماعي: تم وضعه من قبل وزارة الموارد البشرية بموجب التشريعات لتحقيق الحماية الاجتماعية للفئة المحتاجة من الفقراء المستحقين للزكاة وذلك لتقديم الدعم النقدي والتأهيل والتدريب وفتح فرص العمل لهم هذا ما بشأنه تحسين جوانب معيشتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية،

ج- منصة احسان: منظومة احسان جاءت لتقديم حلول رقمية تمكن من استدامة الأعمال الخيرية ورفع نسبة تأثيرها على المجتمع وذلك بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص والغير ربحي كما توفر مشاريع تبرعية عدة سواء في الصحي أو تعليمي وغيرها الكثير مع الاتسام التام بالشفافية العالية والسرعة والأمن المعلوماتي وتغذية المتبرعين بالأثر الرجعي لتبرعاتهم، وبرز ما قدمته منظومة احسان في الوقت الراهن هي منصة فرجت لطرح فرص التبرع لسجاء الحقوق المالية لتعجيل عودتهم إلى اهاليهم، كما توجد فرص أخرى مثل ترميم المساكن وسلاسل الأغذية وسداد ايجار المنازل ونحوها التي لا يسعنا المجال لذكرها.

د- منصة جود الإسكان: مبادرة مطروحة من مؤسسة الإسكان التنموي الاهلية الغاية منه تحقيق التكافل السكني أو العقاري للمستفيدين يتحصل الدعم من أفراد أو المنظمات مانحة بحيث تعرض الحالات المستحقة عبر جمعيات مثل جمعية المنازل أو جمعية ود الخيرية أو جمعية نماء الاهلية والكثير من ذلك، كل المساهمات التنموية تحت رقابة وزارة الداخلية والبنك المركزي السعودي محققاً تلك المبادرة الابتكار لتعزيز العطاء الخيري التنموي بالمجتمع في قطاع العقارات.

يتضح لنا ان الخدمات الرقمية عززت وساعدت بالآتي: تحقيق لتحقيق وتطبيق قاعدة الضمان الاجتماعي بشكل أكثر سهولة وسرعة وكفاءة بعيدة عن التعقيد وتتسم بالخصوصية فيما يخص بيانات المتبرعين أو المتبرع لهم، تحقيق الوضوح والحوكمة لعمل تلك المنظمات الخيرية وواجه صرفهم لردم فجوة الغموض وتقليل جرائم الاحتيال المالي والسرقة وغيرها وضمان إعطائها للشرائح الأكثر الحاجة وكم احقية الاستحقاق للمستفيدين، كما أسهمت الرقمية في زيادة الموارد المالية للمؤسسات الخيرية حتى يتسنى لها القيام بدورها المجتمعي، رفع مستوى الوعي بثقافة الانفاق في سبيل الله والتضامن المجتمعي وزرع روح التعاون والالفة بين أفراد المجتمع بحكم تسارع النشر والترويج لعمل الجمعيات الخيرية بأقل تكلفة واعلى مفعول لتتمكن من استجابتها السريعة للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية مثل ما هو حاصل فترة فيضانات باكستان 2022م حيث اطلقت السعودية منصة ساهم لجمع التبرعات لإغاثة المتضررين من ناحية الغذاء أو الايواء أو المياه واكثر حيث بلغ التبرع ما قيمته 57472613 ريال في مدة وجيزة؛ بذلك توافرت القدرة الفورية لتحقيق الكفاية المعيشية للإنسان ومساعدته.

2- حقل حفظ الحقوق:

أ- منصة إيجار: أطلقت من قبل الهيئة العامة للعقار معتمد من وزارة العدل فهي عبارة عن شبكة شاملة متكاملة إلكترونية لحفظ حقوق أطراف العملية الايجارية وتقديم حلول رقمية ذات قيمة مضافة في ميدان الايجار العقاري في المملكة لتحسينه والرقى به وكبح الثغرات والفجوات لتحقيق التوازن والثقة لحماية كافة الحقوق وزيادة الفرص لتذليل المخاطر الاستثمارية ما يتم عنه معادلة الأسعار بواسطة الطلب والعرض فيعكس بالإيجاب على أسعار الإيجارات وكل ذلك عبر عقود موثقة ومعتمدة ونافذة تعزز سداد المستحقات وإنقاص إشكالات التعثر.

ب- بوابة ناجز: خدمة مقدمة من قبل وزارة العدل حيث قدمت مجموعة منتجات منها ما هو يختص بالخدمات العدلية والقضاء فعلى سبيل المثال وليس الحصر الاطلاع على الإقرارات والتراخيص الصادرة من وزارة العدل وإمكانية تحميل المستند

إلكترونيا، استعراض حالة وبيانات صك الحكم أو الصك العقاري، إتاحة خدمة التقاضي الإلكتروني لأطراف الدعوى وعمل الترافع وتبادل المذكرات والرد على طلبات الدائرة، الاستعلام عن خدمة الرهون والعقارات حيث مالك العقار يطلع على عقاراته الخاصة والمعلومات الخاصة به، عمل نقل ملكية العقار للمشتري دون زيارة كتابة العدل وفي حال تلف أو فقد صك الملكية يمكنه إصداره سريعا عبر البوابة، و لا مناص عن استعراض الحالة الاجتماعية وعقد الزواج و توثيق ورثة المتوفي أو إضافة مولود لوثيقة الورثة.

ج- منصة اعتماد: أحد الخدمات الإلكترونية الصادرة من وزارة المالية لعدة فئات كالأفراد يمكنهم من تتبع الحقوق المالية كالبديلات والرواتب والاستقطاعات والمستحقات السابقة والقادمة المصروفة من الحكومة، أيضا معرفة إعفاءات القروض والعوائد السنوية أو أوامر الدفع وخلافها وما يتعلق بشأن المشتريات والمنافسات الحكومية؛ قطاع الأعمال ليست بقضية عن منتجات اعتماد فيتسنى لهم متابعة امر تعويض المنشآت ووثائق موظفي المالية ومتابعة معاملات، والحكومة أيضا لها من الخدمات المتاحة بالمنصة العديد كتوثيق التعاملات المالية للجهات الحكومية والقيام كل ما يخص امر الميزانية والعقود من حيث التسجيل والاجازة وجميع ما شأنه يصب في وعاء المدفوعات من مطالبات مالية أو عهد وسلف أو الأمانات والقيام بمهام المشتريات والمنافسات الحكومية مثل طرح المنافسات، الترسية، الضمان البنكي والكثير من قبيل ذلك بكل سلاسة.

ت- منصة نافذ: موقع الكتروني تحت اشراف وزارة العدل تخدم الأفراد والمؤسسات على حد سواء لتلبية خطة التحول الرقمي في المملكة فهي تدير السندات التنفيذية بكافة أنواعها وتحمي حقوق الأطراف في التعاملات التجارية من العبث كما تعمل على تنظيمها وحمايتها بجودة وشفافية عالية وتسهل إعادة الحق لصاحبه بالربط مع محاكم التنفيذ.

د- موقع الهيئة السعودية للحقوق الفكرية: تقدم الهيئة خدماتها الكترونيا لصون وحفظ وحماية الحقوق الأفراد والمؤسسات فيما يخص الأفكار أو الابداع الناشئ منهم فيتم الحصول على براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية والتصميمات التخطيطية وحق المؤلف وغيره، حيث تحفظ حقوقهم بعدهم استعمالها من قبل الغير وتكون حصر الاستعمال أو الاستغلال للفرد أو المنظمة مالك الحق "الفكر"، فالحصول على وثائق الحماية وانفاذها وتوافر المعلومات الخاصة بها أو رفع دعوى انتهاك تتم بشكل الكتروني عبر الموقع فورياً أو 3 ايام بحد اقصى وبأقل التكاليف.

و- بوابة الخدمات الإلكترونية للعمل: ضمن مجموعة ما تقدمه وزارة الموارد البشرية حيث يتم بها عملية التوثيق الإلكتروني لعقود العمالة المنزلية داخل المملكة لحفظ جميع حقوق الأطراف ذات العلاقة مع تأكيد شمولية العقد، ولعقود العمل المرن أيضا يتم توثيقه بين صاحب العمل والموظف ليتم مزاولة العمل وحفظ كافة الحقوق وتنجز الخدمة فوري الكتروني.

الآن المنصات الإلكترونية السالف ذكرها فيها من العون على حفظ الحقوق وضبطها الشيء الكثير وامكانياتها على ردع النصب والاحتيال أو السرقة ويتجلى لنا انها أسهمت في حفظ حق التملك بشكل كبير مقارنةً بذوي عهد الأوراق والاختام و التواقيع والشهود حيث يسمح بها التزوير والتدليس وشهادة الزور وخلافه دون دليل قاطع على ملكية الشيء، فالممتلكات محفوظة للمواطن أو المقيم أو كيانات القطاع الخاص أو المنظمات الخيرية أو الحكومة ومالها من ملكية عامة، يتمكن صاحب الحق معرفة ما له وما عليه مطلقاً عليها في أي موضع أو أي توقيت زمني بطرق ميسورة بسيطة مصدقة تحت اشراف ومتابعة الجهات الرقابية

لردع المحتالين ونهب الحقوق لتضمنها اللوائح والأنظمة التي تكفل الحماية والصون والالتزامات لطرفي العلاقة لمنع الظلم الجور وإعطاء كل ذي حق حقه، وتمكنه الرقمية من حرية التصرف في الممتلكات بالبيع والإجارة والاستثمار أو إلى مآل ترغبه.

3- حقل التنمية الاقتصادية:

أ- منصة صناعي: أحد الخدمات الإلكترونية المقدمة من المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية لتقديم معلومات وباقات خدمات للمستثمر في المجال الصناعي من بداية الفكرة إلى تصدير المنتج الصناعي مثل طلب ترخيص صناعي، دعم التوظيف، الإعفاء الجمركي، التخليص الكيميائي وغيرها وذلك عبر شمولية بين أعضاء مقدمي الخدمة تسهيلات للإجراءات وتوافر للمعلومات الصناعية وطرح الفرص الاستثمارية الصناعية الجديدة للمهتمين من المستثمرين

ب- منصة المركز السعودي للأعمال: يقدم خدمة إلكترونية لمن يرغب ببدء ممارسة الأعمال الاقتصادية تسهيلات له، حيث تلك الخدمات متكاملة عالية الجودة بشكل فوري وبرسوم رمزية يهدف لرفع الإنتاجية الشركات التي تعمل في السعودية بخدماتها رقمياً تقادياً لهدر الوقت والتكاليف وتشجيع على الاستثمار والنمو الاقتصادي لزيادة حجمه في الإيرادات الحكومية، حيث تتيح له الخدمات من قبل الجهات الحكومية والقطاع الخاص

ج- موقع حاضنات ومسرعات السعودية: منصة رقمية لتجميع الحاضنات ومسرعات الأعمال في السعودية تخدم منظومة ريادة الأعمال وحفز الرواد على استدامة أعمالهم وديمومة المنشآت حيث تجمع متاجر إلكترونية لخدمات عدة: بصمة للمستشارين لإدارة وتشغيل أنشطة الموارد البشرية نيابة عن المنشأة، Appery.io برمجية لتطوير التطبيقات وإنشاءها بشكل سهل، متجر راس مال لإدارة جداول وحصص الملاك وخطط الأسهم للشركات الناشئة ببساطة، فلاش ليد لإدارة المبيعات وزيادتها للشركات، click up منصة لإدارة المشاريع والمهام والتنسيق بين الأعضاء بسهولة وغيرها الكثير حيث توحى أكثر من 200 حاضنة ومسرعة وأكثر من 400 منشأة

ح- منصة انعام: خدمة إلكترونية من قبل وزارة البيئة والمياه والزراعة لتقديم خدمات الثروة الحيوانية جميعها منها: سجل التحصينات والأدوية والأمراض، السجل الصحي للقطيع، المختبرات البيطرية والمحاجر، طلبات الفسح، طلبات استيراد الحيوانات، تقديم الدعم المادي لتربية المواشي وغيرها التي تسهل وتيسر عمل من يعمل في قطاع الثروة الحيوانية كنوع من تشجيع المشاريع الصغيرة وتوافر الموارد الغذائية بشكل كافي، الدعم المعنوي لأصحاب المشاريع الريفية لخفض أعباء القطاع النباتي والحيواني في السعودية وتوافر جميع المتطلبات لتحقيق نمو مشاريع تربية المواشي.

خ- منصة استثمار في السعودية: منصة إلكترونية تعمل على تسويق وطرح الفرص الاستثمارية لجميع القطاعات منها الصحة، التعدين، الطاقة، النقل والكثير؛ فهي تعرف المستثمر المحلي والعالمي على البيئة الاستثمارية في السعودية والمزايا المتوافرة به وتسهل عملية التواصل، عن طريق توحيد الجهود والوسائل بين كافة الجهات سواء الحكومية والخاص وغيرها ما يتحصل في النهاية من دعم النمو الاقتصادي السعودي.

ر- منصة فسح: مكان افتراضي موحد لصالح عمليات الاستيراد والتصدير لخدمتهم بشكل إلكتروني وسريع فيما يخص التجارة الدولية وذلك مثل الاستعلام عن رسوم الجمركية، رسوم التأمين، خطاب الفسح، التسجيل كمسترد أو مصدر، الإفراج عن

المستورد وايضا من خدمات الموانئ البحرية والمنافذ الجوية والبرية وتتبع الشحنات، البريد السريع والعديد لتيسير الخدمات اللوجستية لدعم أعمال المنظمات والأفراد

ز- المنصة الوطنية للأسر المنتجة: خدمة مطلقة من بنك التنمية الاجتماعية لحفز المشاريع متناهية الصغر والأسر المنتجة والحرف والمهن من المواطنين عبر تقديم قروض بدون فائدة بواسطة جهات متعاونة والبنك هو المنسق وهذه الخدمة أتت لدعم قطاع مشاريع الأسر المنتجة لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السعودية

س- منصة صندوق التنمية البشرية "هدف": تقدم هذه المنصة باقة خدمات تدعم توظيف وتدريب الكوادر البشرية في القطاع الخاص والغير ربحي والمشاركة في تكاليف تأهيل القوى الوطنية ودعم التمويل برامج ومشاريع وخطط ودراسات تهدف لتوظيف السعوديين أيضا تقديم قروض لمنشآت تأهل وتمكن الموارد البشرية السعودية وغيرها من الخدمات للمنشآت من جهة أخرى، مثل برنامج تمهير، طاقات وهي عبارة منصة شاملة لسوق العمل في السعودية بين قطاعات والأفراد مقدم لخدمات تمكين الأيدي العاملة لإحلالهم في الاقتصاد الوطني بدلا من الوافدين ويهدف لخلق سوق عمل رقمي يمتاز بالجودة وذات قدرة على التطور لتحقيق تنافسية قوى العمل في السعودية، صيفي، اعانة البحث عن العمل، توافق وهو برنامج لتمكين القوى العاملة من ذوي الإعاقة للعمل بالقطاع الخاص شاملة الحقوق والمهارات والبيئة وغيرها، دعم العمل الحر، تمكين المرأة عبر برامج قررة ووصول ويدعم التثقيف المهني عبر دورات وبرامج اكااديمية تعليمية، أيضا تشمل مراكز التأهيل والتوظيف عن بعد: وهي مراكز موزعة على مناطق المملكة لمساعدة كلا من الباحثين عن عمل والموظفين بحيث تدعم الباحثين بالتدريب وتقديم الاستشارات وخدمات التأهيل للحصول على عمل، وللموظفين لتقديم خدمة ما بعد التوظيف للاستقرار الوظيفي والتطوير، كل هذه الخدمات يتم التسجيل بها والاستفادة منها الكترونيا بشكل سلس ومضمون. ما سبق ذكره ما هي الا غيض من فيض من المنصات والتطبيقات الإلكترونية في السعودية التي تخدم وتساند جميع الميادين في الاقتصاد من صناعة وزراعة وتجارة خارجية وخلافها، أسهمت الرقمية في سرعة تحصيل الأثمان ونقل الممتلكات وتداول الأموال في الاقتصاد، توافر كم من المعلومات المساعد في التخطيط الجيد وسرعة اتخاذ القرارات، تدريب وتأهيل الكفاءات البشرية للعمل للقضاء على البطالة بالتالي رفع مستوى الدخل للفرد وتقليل نسبة الفقر، دعم الأيدي العاملة في مشاريعها لتحصيل الرزق و رفع مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي ، كل هذه تعزز التنمية الاقتصادية في الدولة وتساعد على النمو وتحقيق مستوى معيشي ممتاز للناس.

4- حقل الحرية الاقتصادية:

توجد منصات رقمية مساندة ومساعدة المشاريع والأفكار الابتكارية والأسر المنتجة والأيدي العاملة بكافة الأنواع دون احتكار أو تحديد للفرد بالقطاع الذي يعمل فيه فكل القطاعات متاح لها منصة أو تطبيق رقمي ذات خدمات ميسرة تعزز وتحفز العمل أو الاتجار به وتسهل الإجراءات وكما توجد منصات تطرح فرص عمل متنوعة لكل المجالات دون إرغام لأحد على مهنة أو حرفة معينة مثل منصة هدف التي تحدثت عنها آنفاً تدعم العمل الحر وتوفر فرص وظيفية في القطاع الخاص وحاضنات الأعمال لكافة المشاريع وأيضا منصة جدارات فهي عبارة منصة وطنية موحدة للتوظيف بالقطاع العام والخاص متاحة لجميع المؤهلات والمسميات الوظيفية بشكل رقمي وسلس، المنصات الرقمية مثل: منافع، سكوبيير، افاق، إمكان، مكيال، تعמיד، سهلة، اصيل وغيرها تحت هيئة السوق المالية التي تطرح فرص استثمارية للمستثمرين من ناحية ومن ناحية أخرى توفر موارد المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر التمويل بالدين والملكية متوافق من الاحكام الإسلامية ومعتمد من الهيئة الشرعية فالفرص

منوعة بكافة الاقطاعات والمستثمر مخير بينها بما يتوافق مع أهدافه عبر خدمات إلكترونية مبتكرة تعاون على النمو والتحسين المستمر للأعمال بالقطاعات الحيوية دون تقييد، منصة قوت بمثابة مظلة واحدة لقطاع المقاهي والمطاعم والعاملين بهذا الحقل للازدهار به وتحقيق حياة جيدة للموظفين و رواد الأعمال، بالتالي أيًا ما يرغب به الفرد أو الكيان التنظيمي من عمل أو توظيف أو بدء مشروع أو الاستثمار في أي مجال من المجالات فالأمر متاح له ميسر بشكل رقمي وأيضا تحت اشراف جهة رقابية منظمة تكفل أطر عملها وسن التشريعات وتحفظ الحقوق فيمكن مخير ايهما يشاء.

5- حقل الوسطية:

أمنصة حفظ النعمة: من منطلق الوسطية والاعتدال وعدم الاسراف وحفظ النعم التي اوهبنا الله إياها اقامت جمعية حفظ النعمة عودها الحفاظ على الفائض من الأطعمة بشكل نظيف واعطائه مستحقه وتوعية المجتمع والأفراد بترشيد الاستهلاك وحفظ النعمة في النواحي الاجتماعية والصحية والاقتصادية لتقليل الاضرار على اقتصاديات الاسرة والمجتمع باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، أيضا منصات التي تطرح فرص استثمارية السالف ذكرها في مبدأ الحرية الاقتصادية فيها نوع من تدعيم مبدأ الوسطية بحيث يتم استغلال الأموال واستثمارها في المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع و اقتصاد الدولة بدلا من استهلاكها وصرفها على الكماليات ومظاهر البذخ، فعند وضعها في أعمال ومؤسسات تخلق فرص وظيفية ومصدر دخل لأشخاص اخرين الأكثر عوزًا للمال، منصات تقنية تدعو للادخار ورفع الثقافة المالية على سبيل المثال: منتج زود الادخاري التابع لبنك التنمية الاجتماعية مقدم لعملائه حيث تساعدهم على الادخار وإمساك مبلغ نقدي يسير عبر خطة ادخارية سهلة تمكنهم على تغطية احتياجاتهم، تطبيق سيركليز مصرح من البنك المركزي السعودي يدعم فكرة الادخار عن طريق الدخول مع دوائر مضمونة "جمعيات" ثم استلام المدخرات دون تأخير أو تعثر بضمانة من شركة سيركليز وتكن خدمة إلكترونية، تطبيق هكبه اول منصة ادخار تعاوني في السعودية بتصريح من البنك المركزي السعودي لتقديم حل متكامل "الجمعية المالية" بكل سلاسة عبر تطبيقات الهاتف بشكل امن، منصة موني لوب أيضا منصة تقنية مالية مصرح من البنك المركزي السعودي لتقديم خدمة الادخار التشاركي أو الجمعية بما يتناسب مع احتياجات الفرد وصولا لتحقيق الأهداف المالية، تطبيق صندوق الادخار نظام تقني شامل لتقديم خدمات مالية بشكل الكتروني يستفيد منها الفرد والمؤسسات بحيث هذه الفكرة تقلل من المصاريف الاستهلاكية من خلال الشراء الموجه أو الادخار الاختياري ما بدوره يعالج الاستهلاك اليومي عن طريق ادخار جزء من مصروفه.

6- حقل التكامل والترابط:

ما سبق التطرق اليه من منصات وتطبيقات التي تدعم كل في حقله تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق التكاملية والترابط لجميع أوجه ومكامن الحياة على سبيل المثال منصة احسان وما تحتويه من خدمات وتطبيق زكاتي تدعم متطلبات الشريعة الإسلامية والحث على الانفاق بحكم ان ذلك مقصد شرعي من صدقات وتبرعات وزكاة وتدعم الجانب الاجتماعي لما فيه من مساعدة الغير ومساندة لمعظم فئات المجتمع محققا بذلك التكافل والتراحم، على الصعيد الاقتصادي تسهم التبرعات المكتسبة لو باليسير في تحسين مستوى معيشتهم وقدرتهم على النهوض للتعليم و التوظيف وكسب الرزق وتحصيل المأوى الأمن لرفع مستوى معاش الناس مع الوقت، كما لو رأينا منصات الوزارات التي اطلقتها مثل ناجز و نافذ واعتماد وغيرها محققة مقصد حفظ الحقوق لجميع الأطراف وحماية الملكية فهو يحقق مبدأ التنمية الاقتصادية فعند توثيق العقود والممتلكات ووجود جهة اشرافيه محكمة وسهولة إجراءات يعزز من الاستثمار والعمل وزيادة الإنتاجية وتحقيق أمر الحرية الاقتصادية حيث يتاح للفرد الاتجار بالذي

يرغب به مع الضوابط العامة للتأكد من سلامة العقود والاستثمارات بحيث في المنصات يستطيع الشراء والبيع والتأجير واختيار المجال وخلافها، أيضا المنصة الوطنية الموحدة تقع ضمن سياق حديثنا هنا حيث انها شاملة ومتكاملة لتقديم الخدمات الكترونيًا للمواطن والمقيم والزائر على حدٍ سواء بحيث تتحقق العدالة والوسطية فالكل يستطيع استخدامها والاستفادة منها لإتمام المعاملات الصحية والاقتصادية والتعليمية والاستثمارية والمزيد من ذلك، ناهيك عن تحقيق النمو الاقتصادي لتسهيل و مرونة تنفيذ المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وبالتبعية كافة الحقوق محفوظة، فيتضح لنا ان التقنية تساعد على تحقيق مجموعة جوانب ومجالات بالحياة في نفس الأونة متوافقًا مع الشريعة الإسلامية.

7- حقل العدالة:

المنصة الوطنية الموحدة تحتوي على خدمة حقوق الإنسان ويتبعها منصة معاك وجيتك، تذليل المعوقات للوصول وتيسيرًا لتقديم الخدمات والدعم العاجل، فمنصة حقوق الإنسان تحفظ وتحمي حقوق المرأة والأطفال وذوي العلاقة المساواة وعدم التمييز وإنصاف الإنسان أيما يكن، المساواة التكاملية بين الجنسين ومكافحة التمييز في إطار العمل بحيث يمنع التفرقة في الاجور والاعانة في البحث عن العمل أو الحقوق والواجبات، أيضا يدعم المعادلة في المجالات الأخرى كالتعليم و الخدمات الصحية وخلافها، حيث ان هناك منصات إلكترونية تابعة للهيئة تمكن من تقديم الخدمات سريعًا، الجدير بالذكر ان هذه الرقمية والتقنية الحديثة تسهم في مبدأ العدالة بشكل كبير حيث الجميع يستطيع الوصول إلى الفرص المطروحة ويلتحق بها وهي خدمات محايدة لا يوجد تطرف عرقي أو طبقي فهي للأجمع دون استثناء أو عنصرية، الوصول إلى المعلومات بشكل سريع فيما يخص اللوائح والأنظمة لمعرفة ما له وما عليه سواء فرد أو مؤسسة للالتزام بها لمعرفة مسبقًا، أو في حالة الظلم والبخس للحق أيضا يصل لخدمات وزارة العدل سريع عبر منصات المتنوعة للحصول على حقه، لذا هنا الجميع يلتزم بتأدية واجباتهم والحفاظ على حقوقهم ما يحقق العدالة، أيضا المواقع الإلكترونية التي تخص الاقطاعات الإنتاجية وتقنيات الاستثمار متاحة للعموم بالتساوي ومع وجود الية محكمة للحصول على الحقوق أو العوائد.

4. الخاتمة

ختامًا بعد الإسهاب المبسط السابق وذكر بعض النماذج للتطبيقات الرقمية وإسقاطها على الاقتصاد الإسلامي، وخلص البحث إلى مجموعة النتائج الآتية:

- 1- النظام الاقتصادي الإسلامي ومبادئه الثابتة صالحة لكل زمان ومكان حتى مع التطورات الحديثة وتستطيع الدولة تسخير كل ما آل اليه التقدم لتعزيز تنفيذ أسس الاقتصاد في الإسلام
- 2- التقنية والرقمنة الحديثة وكل تطوراتها هي هبة من الله تعالى أولا يمكن استخدامها لخدمة الإنسان والصالح العام لعمارة الأرض وأسهمت أيضا في حل إشكالات عديدة
- 3- الاقتصاد الرقمي نستطيع إسقاطه على الاقتصاد الإسلامي وهو معزز له بشرط ان يكون متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
- 4- أفادت المواقع الإلكترونية مبدأ التنمية الاقتصادية وحرية التملك والحرية الاقتصادية والضمان الاجتماعي بشكل مباشر وجلي، بينما البقية من الوسطية والعدالة والتكامل أسهمت بشكل غير مباشر

5- الرقمية هي حقيقة الآن وهذا أمر لا مفر منه وحتى تكمن الاستفادة والتمكن منه يجب التعمق به ومعرفة آلية استغلاله استغلالاً أمثل

وأوصي بما يلي:

- 1- ضرورة تثقيف الفرد والمجتمع بالمهارات الرقمية وحسن استخدام التقنية وفق مقاصد الشرعية لتحقيق النفع وتعمير الأرض
- 2- استمرارية تبني الحكومة السعودية للاقتصاد الرقمي بحكم انه معين بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الحكومية المنشودة وتقوي من التجارة ورفع الإنتاجية
- 3- الحرص على استعمال الرقمنة ما يعود بالعائد على النفس البشرية والتمسك بمبادئ الاقتصاد الإسلامي وتطبيقه بدلا من الأنظمة الوضعية
- 4- الإحكام والسيطرة على طريقة استخدام التقنية ووضع أطر تنظمها للحصول على أوفر الفوائد وأقل الخسائر
- 5- حفز التجدد والابتكار لتقديم منتجات ومشاريع ومؤسسات تعزز رواج المال وعدم تمركه بأيادي طبقة معينة بحكم أن الشريعة الإسلامية تتقاطع مع العلم الحديث وتحث عليه

5. المراجع:

- العبيدي، إبراهيم. (2019م). الاقتصاد الإسلامي ودعائه. الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
- الفنجري، محمد. (1994م). الوجيز في الاقتصاد الإسلامي. الطبعة الأولى، دار الشروق.
- عبد الله، أمين مصطفى. (1431هـ). أصول الاقتصاد الإسلامي ونظرية التوازن الاقتصادي في الإسلام. الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي.
- عبد الفتاح صلاح، عبد الفتاح. (2018). مدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي ج1. موقع عربانك، تم استرجاعه في 29 أكتوبر 2022م: <https://www.arabnak.com/مدخل-لدراسة-الاقتصاد-الإسلامي-ج-1/>
- إبراهيم، يوسف؛ واصل، نصر. (2019). الإسلام ضبط حرية الاقتصاد بميزان المصلحة العامة. موقع الخليج، تم استرجاعه في 5 نوفمبر 2022م: <https://www.alkhaleej.ae/ملحق/الإسلام-ضبط-حرية-الاقتصاد-بميزان-المصلحة-العامة؟amp>
- مبارك، محمد. (1980م). تدخل الدولة الاقتصادي الإسلام. ص206، المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي.
- مراد، ناصر. (2011م). مبادئ ومناهج الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (2020م). وحدة التحول الرقمي، سياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.
- جامعة الدول العربية. (2020م). الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي. الطبعة الثانية.
- حسن، محمد. (2019م). الاقتصاد الرقمي (مزاياه، تحدياته، تطبيقاته)، مجلة روح القوانين، جامعة طنطا، كلية الحقوق، العدد85.
- بن سولة نور الدين. (2018م). الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، مجلة تطوير البحوث الفلسفية والاجتماعية، المجلد 5، العدد2
- فوزي، امانى. (2017م). مفهوم الاقتصاد الرقمي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 54، العدد3.

- منظمة الأمم المتحدة. (2017م). لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية.
- حبيب الله زكريا، عبد المجيد صالح. (2019م). دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي: دراسة فقهية.
- البشير، فضل. (2018م). دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد 9.
- زكريا، زيد؛ هرهره، عبد الله. (2022م). التمويل الإسلامي الرقمي في السعودية: صكوك المضاربة أنموذجًا، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 21.
- قراط، محمد. (2022م). مدخل إلى تحرير مقاصد التشريع الاقتصادي الإسلامي واستعمال الرقمية في تحقيقها، ندوة البركة، رقم 42.
- موقع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تم استرجاعه في 2022/12/7م:
<https://zatca.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>
- موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تم استرجاعه في 2022/12/7م: [/https://hrsd.gov.sa](https://hrsd.gov.sa)
- موقع منصة احسان تم استرجاعه في 2022/12/9م: [/https://ehsan.sa](https://ehsan.sa)
- موقع ايجار تم استرجاعه في 2022/12/10م: <https://eservices.ejar.sa/ar/public/login>
- موقع ناجز تم استرجاعه في 2022/12/10م: <https://najiz.sa/applications/landing>
- موقع جود الإسكان تم استرجاعه في 2022/12/9م: [/https://www.joodeskan.sa](https://www.joodeskan.sa)
- موقع وزارة المالية تم استرجاعه في 2022/12/10م: <https://www.mof.gov.sa/Pages/default.aspx>
- موقع منصة نافذ تم استرجاعه في 2022/12/11م: [/https://nafith.sa](https://nafith.sa)
- موقع الهيئة السعودية للملكية الفكرية تم استرجاعه في 2022/12/11م: [/https://www.saip.gov.sa](https://www.saip.gov.sa)
- موقع منصة حفظ النعمة تم استرجاعه في 2022/12/11م: <https://donations.sa/project/879>
- موقع بنك التنمية الاجتماعية تم استرجاعه في 2023/1/5م: <https://www.sdb.gov.sa/ar->
- [sa/entrepreneurs?utm_source=SEM&utm_medium=CPC&utm_campaign=Entrepreneur&utm_content=Central&utm_medium=CPC](https://www.sdb.gov.sa/ar-entrepreneurs?utm_source=SEM&utm_medium=CPC&utm_campaign=Entrepreneur&utm_content=Central&utm_medium=CPC)
- موقع منصة سيركليز تم استرجاعه في 2023/1/5م: [/https://circlys.com](https://circlys.com)
- موقع منصة هكبه تم استرجاعه في 2023/1/5م: [/https://hakbah.sa](https://hakbah.sa)
- موقع منصة موني لوب تم استرجاعه في 2023/1/5م: [/https://moneyloop.sa](https://moneyloop.sa)
- موقع المركز الوطني للمعلومات الصناعية تم استرجاعه في 2022/12/15م: [/https://niic.gov.sa](https://niic.gov.sa)
- موقع حاضنات ومسرعات السعودية تم استرجاعه في 2022/12/15م: https://sian.sa/ar/provided_services
- موقع استثمر في السعودية تم استرجاعه في 2022/12/15م:
[/https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/invest](https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/invest)
- موقع وزارة البيئة والمياه والزراعة تم استرجاعه في 2022/12/15م:
<https://www.mewa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

- موقع منصة فصح تم استرجاعه في 2022/12/16م: <https://www.fasah.sa/trade/home/ar/index.html>
- موقع المنصة الوطنية الموحدة تم استرجاعه في 2022/12/16م:
<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutPortal>
- تقرير صندوق الموارد البشرية، موقع منصة هدف، 2020م، تم استرجاعه في 2022/12/17م:
<https://www.hrdf.org.sa/Home>
- موقع شركة منافع تم استرجاعه في 2023/1/3م: [/https://manafa.co](https://manafa.co)
- موقع منصة جدارات تم استرجاعه في 2023/1/4م: https://jadarat.sa/?_ts=1671962670693
- موقع منصة قوت تم استرجاعه في 2023/1/4م: [/https://qoot-sa.org/ar-about-us](https://qoot-sa.org/ar-about-us)
- موقع منصة سكوبير تم استرجاعه في 2023/1/4م: [/https://www.scopeer.com](https://www.scopeer.com)
- موقع منصة افاق المالية تم استرجاعه في 2023/1/4م: [/https://www.afaq.co](https://www.afaq.co)
- موقع منصة امكان تم استرجاعه في 2023/1/4م: [/https://emkan.com.sa](https://emkan.com.sa)
- موقع منصة مكيال تم استرجاعه في 2023/1/4م: [/https://www.mekyal.com](https://www.mekyal.com)
- موقع منصة تعמיד تم استرجاعه في 2023/1/4م: [/https://www.ta3meed.com](https://www.ta3meed.com)
- موقع منصة اصيل تم استرجاعه في 2023/1/4م: <https://app.investaseel.sa/sign-in?lang=ar>
- موقع تطبيق صندوق الادخار تم استرجاعه في 2023/1/5م: <https://saving.com.sa>

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الباحثة/ أمل محمد الوادعي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v4.47.11>